الأمم المتحدة

E/CN.7/2002/L.1/Add.2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
13 March 2002
Arabic
Original: English

لجنة المخدرات

الدورة الخامسة والأربعون

فيينا، ١١-١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢

مشروع التقرير

المقرر: ياروسلاف **ستيبانيك** (الجمهورية التشيكية)

إضافة

مناقشة مواضيعية: إقامة شراكات للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية

ألف- هيكل المناقشة

١- نظرت اللجنة في البند ٣ من جدول أعمالها، المعنون "مناقشة مواضيعية: متابعة خطة العمل بشأن التعاون الدولي على إبادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة، التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين: (أ) تعزيز برامج التنمية البديلة المستدامة، بما في ذلك التنمية البديلة الوقائية في إطار التعاون الدولي؛ الخبرة المكتسبة في التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى وبرامج المساعدة التقنية الثنائية بشأن أفضل الممارسات في المناطق المختلفة؛ (ب) استدامة برامج التنمية البديلة لإبادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة أو خفضها بدرجة كبيرة: الصلات بالتعاون الدولي والإطار السياسي، بما في ذلك الالتزام الطويل الأجل بدعم '١' القضاء على الفقر؛ '٢' والوصول إلى الأسواق؛ '٣' والمبادرات لخفض الطلب على المخدرات غير المشروعة؛ '٤' ومبادرات إنفاذ القوانين بوصفها مكملة للتنمية البديلة؛ '٥' وحماية البيئة؛ والنهج المقارنة والخبرات المكتسبة في مناطق مختلفة". وأنشئ فريقان من الخبراء، أحدهما لمناقشة البند ٣ (أ) والآخر لمناقشة البند ٣ (ب). وترد في المرفق الثاني بهذا التقرير قائمة بأسماء الخبراء الذين يتشكل منهم كل فريق.

140302 V.02-52319 (A)

باء- المداولات

٢- عرض الأعضاء من فريق الخبراء مختلف وجهات النظر والنهوج إزاء التنمية البديلة استنادا إلى الخبرات والدروس المستفادة على المستوى الوطني. واستبان هؤلاء مبادئ أساسية يمكن أن تسهم في تعزيز التنمية البديلة المستدامة. وسلّم أعضاء فريقي الخبراء والمندوبون بأن الاستدامة تشمل جوانب كثيرة. وفي أثناء المناقشة، جرى التمييز بين الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية. وناقشت اللجنة أيضا الحاجة إلى خدمات اجتماعية، ودور المجتمع المدني وتعزيز المؤسسات على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي، والالتزام السياسي إزاء مكافحة المخدرات والالتزام المالي الطويل الأجل.

٣- وأقرت اللجنة بأن مناطق زراعة المحاصيل غير المشروعة لها سمات مشتركة. فغالبا ما تكون هذه المناطق ناقصة النمو وتفتقر إلى البنية التحتية والخدمات وتقطنها جماعات فقيرة مهمّشة. وفي بعض الحالات تكون للحكومات سيطرة محدودة على هذه المناطق. وأشير إلى المشاكل الناجمة عن افتقاد الأمن في بعض هذه المناطق. وجرى الاعتراف بوجود جماعات إجرامية وصلات محتملة مع الإرهاب.

٤- وكان هناك اتفاق على أن الالتزام السياسي والدعم المحلي لمكافحة المخدرات ضرورتين أساسيتين لتحقيق النجاح واستدامة التنمية البديلة. فينبغي للحكومات أن تشارك في عملية التنمية البديلة وأن تدعمها عن طريق برامج التنمية الزراعية و/أو الريفية. ومن الضروري وجود إطار مؤسسي على جميع المستويات (الوطنية والإقليمية والمحلية) لإدامة منجزات التنمية البديلة في الأجل الطويل. وأكد عدة متحدثين على الدور الهام للقيادات الدينية وغيرها في دعم عملية التنمية البديلة.

٥- وأكد جميع المتحدثين أهمية مشاركة المجتمعات المحلية بنشاط في عملية التنمية البديلة. واعتبر خلق إحساس بالملكية عاملا حاسما فيما يتعلق بالاستدامة. ومن الكلمات الأساسية الأخرى التي برزت أثناء المناقشة حرية الإرادة والتمكين. وسيقت أمثلة للدور الهام الذي تؤديه مؤسسات المجتمع المدني، التي أصبحت جهات ناشطة في دعم التنمية البديلة. وأشير أيضا إلى الحاجة إلى إيجاد توازن بين دعم ملكية المجتمع المحلي ومشاركته من ناحية وبناء قدرات المؤسسات الحكومية من ناحية أخرى.

٦- وأقرت اللجنة أن التنمية البديلة في حاجة إلى أن تأخذ في الاعتبار الظروف الاجتماعية - الاقتصادية المعيّنة لزارعي المحاصيل المخدرة غير المشروعة. فليس هناك نموذج وحيد للتنمية البديلة، حيث أنها تحتاج إلى مواءمتها مع الظروف الخاصة الوطنية والإقليمية أو حتى المحلية وإلى أن تأخذ في الحسبان الموارد المتاحة. وأكد عدة خبراء أن التنمية البديلة ليست مجرد إحلال بسيط للمحاصيل، بل إنها تنمية لاقتصاد مشروع ولبنية أساسية اجتماعية. وذُكر أنه من أجل القضاء على الزراعة غير المشروعة، ينبغي ألا يكون التركيز على الزراعة فحسب، بل ينبغي أن يشمل أيضا سبل خلق فرص عمل خارج الزراعة، في مجال السياحة على سبيل المثال.

٧- وشدد كثير من الممثلين على الحاجة إلى إدراج التنمية البديلة في الجهود المبذولة لتخفيف وطأة الفقر. وذُكر أن التنمية البديلة لم تنجح دائما في بلوغ الجماعات المعوزة والمهمّشة، وأن عدم الاعتراف بدور هذه الجماعات كثيرا ما أضعف فعالية جهود التنمية البديلة واستدامتها. وذكر آخرون من الممثلين وأعضاء فريقي الخبراء أن تخفيف وطأة الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية عنصران أساسيان في مكافحة تعاطي المخدرات وأنه ينبغي أن تسير تنمية النظم الاقتصادية المستدامة جنبا إلى جنب مع تنمية الرفاهية الاجتماعية.

٨- وكان ثمة اتفاق على ضرورة إنفاذ القوانين لإحداث تخفيض مستدام في زراعة المحاصيل غير المشروعة. فالمساعدة الإنمائية المستدامة، بما في ذلك في مجال التنمية البديلة، ينبغي أن يخطط لها بالتنسيق الوثيق مع جهات إنفاذ القوانين. وقد ذكر أحد الخبراء أن التنمية

البديلة يجب ألا تكون مشروطة بقضاء مسبق على الزراعة غير المشروعة، وألا ينفذ تخفيض إلا إذا تعززت بالقدر الكافي مكونات مشروعة لاستراتيجيات سبل الرزق. ورأى بعض الممثلين أن التنمية البديلة لن تنجح دون تمديد بالإيقاف أو بالاستئصال الجبري؛ وأشار غيرهم إلى ضرورة إقرار الثقة والتعاون أولا.

٩- وأشار عدة ممثلين إلى ضرورة وجود توجد سوقي في التنمية البديلة. وينبغي لدى تحديد المحاصيل أو المنتجات الأخرى البديلة أن توضع في الاعتبار سلسلة الإنتاج الكاملة. وينبغي توافر الشروط الأساسية لإقامة سلاسل إنتاج يكتب لها الصمود. وأشار بعض الممثلين إلى أن قضية وصول نواتج التنمية البديلة إلى الأسواق الدولية ينبغي أن تؤخذ في الحسبان. وأشار بعض المتحدثين إلى ضرورة وجود طلب فعلى على المنتجات لأن دعم المنتجات لن يكون أمرا مستداما، وأكد آخرون على أهمية توفير الظروف الملائمة للاستثمار الخاص، وإلى قيمة المحاصيل الدائمة طوال العام، وأهمية تحسين تكنولوجيات الإنتاج الزراعي.

١٠- وجرى التأكيد على أن مكافحة المخدرات مسؤولية مشتركة وعالمية، تتطلب تعزيز التعاون الدولي. وقد أشير على وجه التحديد إلى المنظمات المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الدولية كالبنك الدولي، التي تستطيع أن تؤدي دورا متزايدا.

١١- واعتبر الدعم المالي المستمر ضروريا لنجاح التنمية البديلة. فطالب عدة ممثلين بإيجاد آليات تمويل مبتكرة من أجل التنمية البديلة. وأشار أحد الممثلين إلى الحاجة إلى استخدام الأموال المحدودة المتاحة للتنمية البديلة بشكل فعّال، وإلى إمكان خفض التكاليف العامة. وأشار بعض الممثلين إلى الدعم المحدود للغاية الذي يقدم للحد من زراعة القنّب في أفريقيا.

١٢- وقيل إن من المهم أن تصبح التنمية البديلة جزءا من نهج متكامل إزاء مكافحة المخدرات والتخطيط الطويل الأجل لذلك. وينبغي أن يشتمل هذا النهج على الحد من العرض والطلب غير المشروعين على المخدرات ورئي أيضا أن من الضروري دمج التنمية البديلة في التخطيط الإنمائي الوطني، بما في ذلك تخطيط المساعدة الإنمائية. وذُكرت أفغانستان باعتبارها مثالا لبلد ينبغي فيه إدراج التنمية البديلة ضمن الجهود الأوسع للتنمية والإعمار. وأشار عدة ممثلين إلى أن للتنمية الشاملة جوانب اجتماعية واقتصادية وبيئية. وذكرت الحاجة إلى مراعاة الاستدامة البيئية والسعي إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية والمضي في ترشيد الاستفادة منها.

١٣- وأكد بعض المتحدثين على أهمية التنمية البديلة الوقائية نظرا لإمكانية إزاحة الزراعة غير المشروعة. وقيل إن التنمية البديلة الوقائية تشمل التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة، والبنى الأساسية الطبيعية والبنى الأساسية الاجتماعية (الخدمات) ومكافحة تعاطي المخدرات، والحد من الطلب غير المشروع عليها، وجانب إنفاذ القوانين.

١٤- وجرى التأكيد على ضرورة استمرار رصد واستعراض برامج التنمية البديلة. وأشير أيضا إلى أن ثمة حاجة لوجود آلية رصد وتقييم ذاتية في المشاريع. وينبغي ألا يركز التقييم على مؤشرات الأثر الاقتصادي كالدخل، فحسب، بل يراعي أيضا مؤشرات اجتماعية، مثل ظروف المعيشة.

١٥- وأشار بعض الممثلين إلى أنه مع التسليم بقيمة التنمية البديلة فإن إمكاناتها الكاملة لم تستغل إلا جزئيا. وينبغي أن ينصب التركيز على تحديد الدروس المستفادة والممارسات الجيدة. وينبغي أن تنظر المنظمات الدولية والثنائية والوطنية في تخصيص مزيد من الأموال لبناء الدراية والقدرات في مجال التنمية البديلة.

١٦- وقدم اقتراح يدعو إلى إجراء تقييم مواضيعي للتنمية البديلة يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. ويشمل هذا برامج التنمية البديلة على الساحة العالمية، التي تنفذها الوكالات الوطنية والدولية. ويشمل التقييم أيضا بحث أثر التنمية البديلة كي يمكن تحديد أفضل الممارسات والظروف الملائمة لتنمية بديلة فعّالة. وينبغي أن تتخذ الدول الأعضاء قرارا بشأن الآلية التي تضطلع بهذا التقييم.